الجزائر، الدولة والتحول الديمقراطي

د. صخري سفيان

أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3.

ملخص:

المسعى الأساسي لهذه المقالة هو الكشف عن مجموعة من التحديات التي تواجه الجزائر، الدولة، والتي لم تحظى باهتمام كبير من طرف المهتمين بهذا الموضوع والتأكيد على حتمية التحول الديمقراطي كمخرج وكآلية تحافظ من خلاله الجزائر، الدولة، على بقائها واستمرارها وتواجه من خلاله الجزائر، الدولة، التحديات المختلفة المحيطة بها والتي أخذت أبعادا خارجية وداخلية. فعليه، الهدف الأساسي لهذا الاجتهاد العلمي هو ربط أحد الفواعل الدولية البارزة أي الدولة بإحدى الممارسات السياسية المتداولة دوليا وهي التحول الديمقراطي مع التركيز على الجزائر والتحديات المحيطة بالجزائر، الدولة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الدولة، التحديات، التحول الديمقراطي.

Abstract :

The major purpose of this paper is to explore a number of challenges facing Algeria, the state, which were subjected to neglect in the existing literature. In order to deal with these challenges which imply domestic and international dimensions, the article considers democratic transformation as the main vehicle and tool and the only way to protect Algeria, the state, and secure its continuity and survival. Therefore, the article's main aim is to establish a relationship between one of the main international actors, that is, the state, and one of the prominent political practices, namely, democratic transformation, with emphasis on Algeria and the main challenges facing Algeria, the state.

Keywords: Algeria, the State, Challenges, Democratic Transformation.

مقدمة

تهدف هذه المقالة إلى الكشف عن بعض المعطيات والمؤشرات والتغيرات والحقائق التي تبين وجود علاقة وطيدة بين استمرارية الدولة وتحقيق التحول الديمقراطي في الجزائر، بمعنى آخر، يهدف هذا الاجتهاد العلمي إلى إعطاء مجموعة من المؤشرات التي تبرهن أن بقاء الجزائر كدولة ذات كيان وسيادة يتطلب تحصين الجزائر من بعض التحديات التي تهدد وتواجه الجزائر، الدولة، من خلال الدخول في مرحلة ديمقراطية حقيقية تضمن استمرارية الدولة.

لقد ركزت معظم الاجتهادات والمساهمات الأكاديمية التي اهتمت بالتحديات المحيطة بالجزائر، الدولة، على أممنة وعسكرة هذه التحديات عن طريق التأكيد على بعض المسائل والمواضيع كخطر انتشار الحركات الإرهابية وانتشار الأسلحة من المناطق الجوارية المضطربة كليبيا وتونس ومنطقة الساحل الإفريقي، تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، ظاهرة نزوح اللاجئين من المناطق المضطربة المجاورة، مسائل الانقسامات الاثنية والجهوية داخل البلاد وأطر الحفاظ على النسيج الاجتماعي والثقافي الوطني، كيفية التصدي لمخططات نشر الفوضى الخلاقة في الدول العربية والإسلامية بما فيها الجزائر وغيرها من المواضيع التي تناولتها العديد من الكتابات و الاجتهادات والندوات.

رغم قناعة الكاتب بأن التحديات المذكورة سالفا هي بالغة الأهمية إلا أن هذه المساهمة العلمية ستحاول الخروج عن هذه المواضيع الروتينية والتقليدية المستهلكة بالتركيز على تحديات لم تلق اهتماما واسعا من طرف الأوساط الأكاديمية والسياسية، وتتمثل في تغير وتطور مفهوم الدولة وظهور أركان جديدة للدولة الحديثة مما يتطلب على الجزائر مواكبة جدية لهذا التطور، انتشار الأممية اللبرالية والرأسمالية العالمية ومدى قدرة الجزائر على مواجهة هذا الانتشار الذي أصبح يستعمل أدوات داخلية وأخرى خارجية، خضوع الجزائر لحتمية فرضية القطعة النقدية التي تربط تطور الدول الرأسمالية بتخلف الدول النامية ومدى قدرة الجزائر على مواجهة هذه المحصلة الصفرية، وغيرها من التحديات التي تواجه الجزائر، الدولة.

للتعامل مع الموضوع بطريقة عملية وعلمية، تتطرق المقالة إلى مفهوم الدولة ومراحل تطورها، كما تتطرق إلى مفهوم الدمقرطة مع الحديث عن أهم موجات الدمقرطة أو الديمقراطية. بعدها، تتطرق المقالة إلى رصد بعض التحديات التي تواجه الجزائر، الدولة، والتي أهملتها الاجتهادات الأكاديمية والسياسية المتداولة في الموضوع.

مفهوم الدولة ومراحل تطورها:

الدولة عبارة عن كيان سياسي يمارس سلطة وسيادة في حيز إقليمي معين يعيش فيه مجموعة من الأفراد والمجموعات، من أصول عرقية وروابط ثقافية متجانسة أو غير متجانسة، هؤلاء الأفراد والمجموعات يكونون شعبا معينا.

واختلفت أنواع وأشكال الدول حسب أنماط الحكم أو حسب طبيعة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم أو حسب النظام الاقتصادي أو حسب تركيبة الدولة فهناك الدول الديمقراطية والدول الشمولية والدول اللبرالية والدول الاشتراكية والدول الفدرالية والدول القومية والدول الجمهورية والدول الملكية والدول البسيطة والدول المركبة وغيرها من أشكال وأنواع الدول.

معاهدات وستفاليا التي أمضيت من ماي إلى أكتوبر 1648 والتي أنهت حرب الثمانين سنة (1568-1648) بين اسبانيا وهولندا وحرب الثلاثين سنة (1618-1684) بين الدول المسيحية الأوروبية الكاثوليكية والبروتستانتية وألغت السلطة السياسية للبابا والكنيسة، كانت محطة حاسمة في تطور مفهوم الدولة لأنها نظمت العلاقات الدولية والتفاعل بين الدول عن طريق إرساء واحترام المبادئ التالية:

- سيادة الدول
- المساواة بين الدول
- واحترام المعاهدات الدولية.

كنتيجة، لم يتغير مركز الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية.

بعد الحرب العالمية الثانية، واجهت الدولة أول تحدي يهدد الدولة ككيان وكفاعل أساسي في العلاقات الدولية اثر ظهور مجموعة من الفواعل الجدد كالشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات التجارية والمالية الدولية وشبكات الجريمة المنظمة.

ثاني تحدي واجه الدولة ككيان سياسي ذو سيادة وحدود مادية وقانونية هي ظاهرة العولمة التي انتشرت بطريقة فائقة بعد انتصار الرأسمالية اللبرالية على الاشتراكية في نهاية الحرب الباردة ومازالت تسعى إلى تجسيد فكرة القرية العالمية التي لا تؤمن بحدود وسيادة الدول ولا بمركز الدولة كفاعل مهم في العلاقات الدولية لأنها تتصور العلاقات والتفاعلات بين الفواعل الدولية المختلفة بما فيها الدول كلعبة العجينة (pate à modeler/modelling paste)، بمعنى أدق، يمكن للدول في إطار تفاعلاتها المختلفة على المستوى الخارجي أن تنصهر في شخصية دولية واحدة من الناحية السياسية، الاقتصادية، الثقافية والإيديولوجية، كما يحدث مع لعبة العجينة التي تنصهر مكوناتها في نفس اللون ونفس الكتلة.

إلى جانب تعدد الفواعل والعولمة، عرفت الدولة ككيان تهديدات أخرى متعلقة أساسا بالمشاريع الاندماجية الإقليمية التي عرفها العالم والتي هددت مكانة الدولة ككيان، على المستوى العمودي والأفقي:

- فعلى المستوى العمودي، عرفت المشاريع الاندماجية الإقليمية النزعة الفدرالية التي تهدف إلى التنازل عن سيادة الدولة لهيئة فوق قومية، وهذا النوع من الجدل عرفه الاتحاد الأوروبي في مساره الاندماجي.
- فيما يخص المستوى الأفقي، عرفت المشاريع الاندماجية الإقليمية نزعة استقلالية وانشقاقية للمجموعات العرقية والمناطق الجهوية لبعض الدول القومية هدفت إلى تفكيك الدولة، كما حدث في الاتحاد الأوروبي مع بعض الجهات الانفصالية في إسبانيا، بلجيكا، ايطاليا وبريطانيا، والتي تحبذ الاستقلال من الدولة القومية التي تنتمي إليها والتعامل مباشرة مع حكومة فوق قومية تسير الاتحاد الأوروبي.

رصد هذه التهديدات المختلفة التي واجهت الدولة ككيان على مر السنين والعقود، يطرح إشكالية مهمة تتعلق **بما هو موقع الجزائر، الدولة، من التهديدات المختلفة التي تحيط بها؟**

لكن، قبل الإجابة على هذا السؤال، من المنهجي أن تتطرق المقالة أولا إلى مفهوم التحول الديمقراطي حتى يتسنى للمقالة تقديم تحليل يتماشى مع عنوانها العام.

التحول الديمقراطي:

التحول الديمقراطي هو مرحلة من مراحل مسار الدمقرطة، فعليه، لا يمكن فهم مدلول التحول الديمقراطي دون التطرق إلى المراحل الأربعة التي ترتكز عليها عملية الدمقرطة والتي تتمثل فيما يلي:

المرحلة الأولى: هي مرحلة أو وضعية غير ديمقراطية، تسلطية واستبدادية، تتميز بالتضييق على الحريات، مصادرة وإقصاء الرأي المخالف، عدم شفافية الانتخابات، غياب دولة القانون والعدالة الاجتماعية، الدروس على الحقوق المتصلة بالمواطنة وعدم وجود أو عدم احترام العقد الاجتماعي بين الحاكم و المحكوم.

المرحلة الثانية: الانتقال من المرحلة أو الوضعية غير الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية الحقيقية يتطلب المرور بمرحلة انتقالية تسمى بمرحلة الانتقال الديمقراطي والتي يتم من خلالها وضع الآليات والهياكل والأطر التي تعبد الطريق للديمقراطية الفعلية، بمعنى آخر، مرحلة الانتقال الديمقراطي هي مرحلة وسطية تضمن و تمكن انتقال الدولة من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.

المرحلة الثالثة: تسمى بمرحلة التحول الديمقراطي وهو تحول سياسي يتم من خلاله الدخول بالدولة في مرحلة ديمقراطية حقيقية، ويرتبط نجاح هذه المرحلة بمدى نجاح ونجاعة المرحلة التي سبقتها، لأن مرحلة الانتقال الديمقراطي هي التي تحدد نجاح أو فشل التحول الديمقراطي ومن بين مؤشرات ومعايير نجاح التحول الديمقراطي: إرساء دولة القانون، احترام وتكريس مبدأ المواطنة، نزاهة

و شفافية المسارات الانتخابية، ترقية وحماية الحريات المختلفة وبروز مؤسسات تشريعية ورقابية وقضائية شرعية ومستقلة.

المرحلة الرابعة: هي أسمى مرحلة في مسار الدمقرطة وتسمى بمرحلة الرسوخ الديمقراطي، فبعد مرور عقود من الممارسة الديمقراطية الحقيقية تصل مرحلة التحول الديمقراطي إلى قمتها وتتحول الديمقراطية داخل الدولة من مجرد ممارسة إلى ثقافة ومبدأ وتصبح كل شرائح المجتمع مدافعة ومحافظة على هذا الرصيد الديمقراطي ولا تقبل الرجوع إلى الحكم التسلطي والاستبدادي مهما كانت الظروف والأسباب كما يمكن للشعب الذي يصل إلى هذه المرحلة من النضج الديمقراطي أن يدافع على المبادئ الديمقراطية على المستوى الخارجي ويجعل من ترقية الديمقراطية في الخارج مبدأ عاما في السياسة الخارجية للدولة لأن الثقافة والمبادئ الديمقراطية في هذه المرحلة المتقدمة من التنشئة الديمقراطية تصبح أحد المقومات الأساسية لمنظومة القيم داخل المجتمع.

لقد أثبتت الدراسات المختلفة لنماذج الانتقال الديمقراطي وأشكال التحولات الديمقراطية في العالم وجود أربع أنماط وأشكال أساسية:

1- تحول من أعلى:

ويتميز هذا النمط بوضعية انسداد يستحيل من خلالها ضمان استمرارية للنظام القائم بسبب رفض أو عدم نجاعة أساليب الحكم المنتهجة، فمن هذا المنطلق، تقوم الطبقة السياسية والنخبة الحاكمة بما فيها الأجنحة الإصلاحية التي تعمل في مؤسسات الدولة، وبالأخص المؤسسة العسكرية، بالمساهمة بطريقة عفوية وجدية في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي للحفاظ على استمرارية الدولة ككيان متجانس وموحد.

1- تحول من أسفل:

ويتميز هذا النمط بوضعية انسداد متعددة المستويات لا تقابلها رغبة ايجابية وجدية من طرف الطبقة الحاكمة في التغيير والشروع في إصلاحات سياسية حقيقية ومع مرور السنين والعقود تبدأ الأمور تنفلت من قبضة الطبقة الحاكمة ويبدأ الشارع في التحرك وتبدأ النخب المعارضة في التنظيم والتموقع مما يؤدي إلى ثورات شعبية عفوية أو موجهة تكون غالبا دموية وعنيفة ويتم من خلالها الإطاحة بالنظام القائم والدخول في مرحلة إصلاحات وتدابير انتقالية تمهد الطريق للتحول الديمقراطي.

2- تحول بالتفاوض:

هو تحول نابع عن إرادة سياسية تجتمع حولها كل من النخب الحاكمة والنخب المعارضة ويتوج هذا التقارب في شكل خارطة طريق توافقية يتم من خلالها تصور الآليات والتدابير لضمان التحول الديمقراطي داخل الدولة ويتميز هذا النمط من التحولات الديمقراطية بالسلاسة والسلمية.

3- تحول من الخارج:

هو تحول حركته وخططت له قوى وأطراف خارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن أن يحدث بتواطؤ أم عدم تواطؤ أطراف داخلية وهو أسوأ أنماط التحول الديمقراطي لأن التحول المسطر خارجيا يخدم عادة أجندات ومصالح خارجية على حساب طموحات وأهداف الشعب من التحول الديمقراطي.

الحديث عن التحول من الخارج في خانة مستقلة لا يمنع وجود ضغوطات وعوامل خارجية في الأنماط الثلاث السالفة الذكر حيث يمكن لأطراف خارجية، في إطار نوايا حسنة أو سيئة، أن تساهم في تحريك أو مرافقة التحول من أعلى، من أسفل أو التحول بالتفاوض.

في كتابه، The Third Wave : Democratisation in the Late Twentieth Century، الموجة الثالثة: الدمقرطة في نهاية القرن العشرين، كتب المفكر السياسي الأمريكي، صامويل هانتينقتن Samuel Huntington عن الموجة الثالثة للدمقرطة و التي بدأت من البرتغال في 1974 و استمرت إلى غاية انهيار المعسكر الشرقي ومست ثلاثين دولة من 1974 إلى 1990 من أمريكا اللاتينية، آسيا، افريقيا و أوروبا، و قد سبقتها موجة أولى بدأت مع بداية القرن 19 ومست أمريكا الشمالية وغرب أروبا وموجة ثانية بدأت مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (samuel , 1991).

صنف بعض المحللين مسار الثورات العربية التي بدأت في أواخر 2010 و مطلع 2011 في إطار رابع تحت تسمية الموجة الرابعة للدمقرطة، رغم تحفظ البعض الآخر بسبب عدم استكمال مسار الدمقرطة أو التراجع عنه في بعض الدول العربية التي عرفت ثورات للتحول الديمقراطي (Larry , 2011).

بعد التعرض لمفهوم الدولة وتطورها والتحديات التي تواجه الدولة كفاعل في العلاقات الدولية و التعرض كذلك لمفهوم التحول الديمقراطي في إطار مسارات الدمقرطة، نطرح سؤال ونقول: ما موقع الجزائر، الدولة، من هذه التطورات والتحديات وما دور التحول الديمقراطي في تحصين الجزائر، الدولة، من هذه التغيرات والتحديات ومساعدتها على الاستمرار ككيان؟

وللإجابة على هذا التساؤل، تقوم المقالة بالتطرق إلى بعض التحديات المهمة التي تواجه الجزائر، الدولة، والتي لم تلقى اهتماما من طرف المحللين والكتابات المتعلقة بالموضوع.

الجزائر، الدولة، في مواجهة بعض التحديات العويصة:

أولا: تغير المفهوم الحديث للدولة:

إن انهيار و تفكك بعض الدول في مسار الثورات العربية الأخيرة، و بالخصوص ليبيا، برهن أن بناء دولة على أساس النمط العشائري والقبلي في إطار نظام سياسي يحمل في طياته بوادر اللانظام بحكم غياب دولة القانون، وتشخيص نظام الحكم وهشاشة المؤسسات والدوس على الحريات،

سيؤدي إلى انهيار الدولة في حالة الإطاحة بالحاكم المستبد، لأن في هذا النمط من الدول لا توجد بدائل مؤسساتية ولا سياسية تستطيع تسيير شؤون الدولة في حالة انهيار نظام الحكم. فمن منطلق التجربة الليبية و تجارب أخرى يتبين أن وجود شروط وأركان لبناء الدولة كالإقليم، الشعب والسيادة في إطار السلطة السياسية لم تعد كافية لبناء أو إنشاء دولة بالمعنى الحديث، فهناك بعض الأركان الأخرى يجب أن تضاف في المعادلة، بالخصوص بناء دولة القانون والمؤسسات، وهذا أول تحدي يواجه الجزائر، الدولة، اليوم لأن طابع التشخيص الذي عرفه النظام السياسي في السنوات الأخيرة ساهم في هشاشة المؤسسات التي يمكن أن تنهار مع انهيار النظام السياسي القائم الذي يدور في فلك شخص واحد وهو رئيس الجمهورية، وبالتالي، على الجزائر أن تفكر في إضافة ركن آخر من أركان الدولة و هو إرساء دولة القانون ودولة مؤسسات قوية وحقيقية حتى تتمكن من الاستمرار ومسايرة المفهوم الحديث للدولة مما يتطلب من دون شك دخول الجزائر في عملية دمقرطة حقيقية.

ثانيا: الجزائر في مواجهة الأممية اللبرالية:

تهدف الأممية اللبرالية إلى نشر المبادئ اللبرالية في العالم عن طريق تعميم الديمقراطية الغربية في إطار مقاربة السلم الديمقراطي التي ترجع جذورها إلى أطروحات الفيلسوف الألماني ايمانويل كانت Immanuel Kant (owen, 1994, P.P 123.124)، والتي تربط إرساء السلم العالمي بنشر الديمقراطية في العالم في إطار إيديولوجية الرجل الأبيض الذي يركب الحصان الأبيض و يذهب لتحرير الناس، وقد نشأت الأممية اللبرالية في فلك الرأسمالية العالمية التي تسعى إلى نشرها و تقويتها، وفي إطار هذا المسعى تسعى الأممية اللبرالية إلى تقزيم دور الدولة في المعاملات الاقتصادية في إطار مقاربة دعه يعمل دعه يمر. لكن الإشكال المطروح في هذا الإطار هو أن مخطط الأممية اللبرالية تحركه بعض المجموعات الرأسمالية التي أصبحت لديها تواجد عالمي وتجاوزت في إطار نشاطاتها البعد الاقتصادي وأصبحت تتحكم في الأنشطة السياسية للدول مما أدى إلى بروز ما يسمى باختلاط المال بالسياسة في الكثير من الدول كروسيا و ايطاليا وبعض دول أمريكا اللاتينية، وقد مست هذه الظاهرة بعض الدول العربية وعلى رأسها مصر وانتقلت إلى الجزائر حيث أصبح اختلاط السياسة بالمال من مظاهر الحياة السياسية الجزائرية الراهنة. ولعل الهدف من هذا هو ما تفطن إليه منظري مدرسة التبعية منذ الستينيات و السبعينيات حيث كتب كل من فرناندو كاردوسو Fernando Cardoso وأنزو فاليتو Enzo Faletto حول دور المجموعات البرجوازية داخل دول العالم الثالث في تكريس تبعية دولهم للرأسمالية العالمية (frank, 1967).

وفي إطار مخطط هيمنة الرأسمالية العالمية في دولة ما، تقوم المجموعات الخادمة لها في الدول النامية بخلق ثقافة استهلاكية داخل المجتمع من جهة والقضاء على الطبقة الوسطى والمتوسطة من جهة أخرى لأن الطبقة المتوسطة هي التي تحدث التوازن في النسيج الاجتماعي للدولة، وللأسف بطريقة مقصودة أو غير مقصودة هذا ما حدث في الجزائر.

في إطار نفس المخطط، تقوم دوائر الرأسمالية العالمية بضرب وتضعيف القنوات التي يتم من خلالها تسيير شؤون الدولة والشعب وعادة في الدول الريعية مثل الجزائر يتم الاعتماد على المداخيل النفطية وتوزيع الريع في تسيير شؤون الدولة والعامة، وبالتالي، تقوم الرأسمالية العالمية بتشجيع الفساد في الدول الريعية المستهدفة حتى يتم خلق مجموعة رأسمالية جديدة تقوم بتفقير الدولة والشعب بطرق ملتوية وغير شرعية بغرض تكوين قوة سياسية واقتصادية بديلة للدولة يتم من خلالها تعويض نمط الدولة الريعية بنمط حكم جديد وهو نمط الزمرة الرأسمالية الجديدة مما يهدد استمرار الدولة وهذا للأسف ما حدث في الجزائر في إطار مخطط تعميم وتنظيم الفساد الذي عرفته الجزائر بحدة في العشرية الأخيرة والذي أدى إلى ظهور فواعل رأسمالية داخلية جديدة أصبحت تنافس الدولة.

ثالثا: الجزائر و أطروحة القطعة النقدية:

أطروحة الأممية اللبرالية تدفعنا للحديث عن طرح كان قد قدمه أحد منظري مدرسة التبعية في الستينيات وهو أندري قاندر فرانك André Gunder Frank الذي شبه علاقة دول الشمال أو المركز المتقدم بدول المحيط أو دول الجنوب المتخلف بالقطعة النقدية التي لديها وجهين اثنين لا ثالث لهما (cardoso, 1979). فحسب فرانك علاقة التقدم والتخلف بين الشمال والجنوب هي لعبة صفرية لا يمكن تقاسم الأرباح في إطارها، فتقدم الشمال يقابلة تخلف الجنوب ولا يمكن للجنوب أن يتقدم إلا اذا تخلف الشمال وهذا ما يفسر وجود علاقة حميمية بين أكبر الديمقراطيات والديكتاتوريات العالمية وهذا ما يفسر إلى حد ما الدعم الخارجي الذي تقدمه بعض الدول التي تعد من دول المركز بالنسبة للجزائر، و على رأسها فرنسا، لاستمرار النظام السياسي الجزائري القائم حتى تضمن هذه الدول الليبرالية-الاستعمارية الهيمنة الاقتصادية والإستراتيجية في مناطق نفوذها رغم تنافي ذلك مع المبادئ العامة للديمقراطية اللبرالية وهذا ما يفسر كذلك عدم تمكن الجزائر من بناء قوة اقتصادية منتجة، مستقلة وغير تابعة رغم توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة وبالخصوص في الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية 2014 والتي عرفت فيها الجزائر بحبوحة مالية معتبرة كان بإمكان الجزائر من خلالها أن تتحول إلى قوة اقتصادية عالمية بإمكانها مواجهة أي تراجع في السوق النفطية العالمية بكل أريحية.

التحول الديمقراطي: ضرورة حتمية لاستمرار الجزائر، الدولة:

تمر الجزائر اليوم بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية حساسة ومثيرة للحيرة والريبة، فتحليل الواقع العام في البلاد يبرهن عدم وجود العوامل والمكونات التي تساعد الجزائر، الدولة، على مجابهة التحديات التي أكدت عليها المقالة سالفا وبالخصوص في السياق الدولي الراهن المشحون بالأزمات والتوترات المختلفة الأبعاد والمستويات.

من باب الموضوعية والإنصاف، لا يمكن تجاهل المجهودات والاجتهادات التي حاولت الجزائر من خلالها بناء دولة من العدم منذ ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة في 1962، لكن، تقييم الوضع العام

والحالي في البلاد يوضح وجود بوادر وملامح الدولة الفاشلة من خلال مجموعة من الثغرات والإخفاقات والانحرافات التي اتضحت معالمها على ثلاث مستويات أساسية:

-أ- المستوى السياسي:

إن الواقع السياسي الذي تعيشه الجزائر يتميز بما يلي:

- هيمنة السلطة الفردية المسيرة بمنطق العصب وجماعات الولاء والزبائنية.
- هيمنة سياسة الوصاية المبنية على مصادرة الإرادة الشعبية.
- غياب مبدأ التداول على السلطة مما أدى إلى عزوف الشعب عن الفعل السياسي.
- غياب رؤية إستراتيجية على المستوى السياسي.
- غياب حقوق المواطنة المختلفة.
- الدوس على مبادئ سيادة القانون وحياد الإدارة واستقلالية القضاء.
- الدوس على القواعد الديمقراطية والانتخابية ومبدأ الحريات العامة.
- غياب التوازن في الصلاحيات وعدم الفصل الحقيقي بين السلطات.
- استمرارية ثقافة الحزب الواحد في ثوب تعددي واعتماد الانتقائية في التعامل مع مكونات الساحة السياسية.
- ضعف البناء المؤسساتي وتحول مؤسسات الدولة إلى أدوات في خدمة السلطة القائمة بدل الشعب.
- غياب مؤسسات الرقابة على ممارسات السلطة.
- مصادرة الرأي المخالف بكل الأشكال واحتكار وتوجيه وسائل الاعلام العمومية لفائدة أطروحات السلطة السياسية دون غيرها.
- تواطؤ فادح للسلطة السياسية القائمة مع القوى الأجنبية بغية شراء السكوت الخارجي والبقاء في الحكم.

-ب- المستوى الاقتصادي-الاجتماعي:

رغم البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الماضية ورغم القدرات المادية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر لم تستطيع الدولة الجزائرية من تحقيق تنمية اقتصادية-اجتماعية تواجه المطالب الاجتماعية والتحديات الاقتصادية، ويمكن تلخيص الوضع الاقتصادي-الاجتماعي الراهن فيما يلي:

- اخفاق تام في تحقيق نسبة نمو اقتصادي تليق بقدرات البلاد.
- الاعتماد على اقتصاد ريعي (المحروقات) غير منتج يسبح في فضاء استهلاكي قائم على الاستيراد مما أفقر شرائح كبيرة من الشعب لفائدة أقلية ازدادت ثراء.

- اخفاق في ايجاد حلول ناجعة لمشاكل البطالة، السكن والتضخم والاعتماد على حلول غير ناجعة تهدف أساسا إلى شراء السلم الاجتماعي.
- التراجع المتواصل لقيمة الدينار الجزائري والاخفاق في ضمان القدرة الشرائية التي تحفظ كرامة المواطن.
- تفشي ظاهرة هدر المال العام وعدم تفعيل آليات الرقابة القبلية والبعدية للموارد المخصصة للمشاريع الاقتصادية.
- تكسير ممنهج للمنظومة التربوية والجامعية في البلاد.
- وضعية كارثية لقطاع الصحة.
- تفشي المشاكل العرقية والجهوية مما أثر على تماسك النسيج الاجتماعي واستقرار البلاد.

-ج- المستوى الأخلاقي:

تعرضت الجزائر إلى مخطط هدف إلى تهديم منظومة القيم داخل المجتمع الجزائري وإزالة كل الحدود و الحواجز الأخلاقية مما أدى إلى تفشي ظواهر ومظاهر غير أخلاقية، أهمها ما يلي:

- تفشي الفساد، الرشوة والتزوير.
- تعميم الرداءة وضرب الكفاءة.
- قتل روح المبادرة والابداع ونشر ثقافة اليأس والانهزامية.
- قتل ثقافة العمل وتثمين الجهد.
- تفشي البيروقراطية والمحسوبية.
- انتشار ثقافة الولاء وإما الاقصاء، التخوين والعمالة.
- القضاء على ثقافة النضال في المجتمع.
- تفشي خطير لظاهرة الجهوية.
- الاستخفاف بوعي وذكاء الشعب الجزائري.
- انتشار رهيب لثقافة التعسف والظلم والاستبداد.

أمام هذه التحديات العويصة والمعطيات السلبية يصبح التحول الديمقراطي اجراء استباقي يساعد الجزائر، الدولة، على البقاء في حالة انهيار النمط السياسي القائم حتى تتجنب الجزائر، الدولة، ما حدث في بعض الدول المجاورة وعلى رأسها، ليبيا، التي فكرت في تغيير الطابع المشخص والقبلي للحكم لكن لم تفكر في البديل مما أدى إلى انهيار الدولة بعد حدوث تغيير على مستوى هرم السلطة.

فأنجع حصانة لحماية الجزائر، الدولة، من التحديات المذكورة أعلاه هي الدخول في دمقرطة حقيقية تضمن التحول الديمقراطي في الجزائر والذي يكون عماده وأساسه بناء دولة القانون، لأن

ارساء دولة القانون يساعد على بناء مؤسسات قوية وبالتالي يسمح للجزائر أن تواكب المفهوم الحديث للدولة، لأن ارساء دولة القانون يضمن كذلك الاستعمال الراشد لموارد الدولة وتحويلها من قوة كامنة إلى قوة حقيقية وفعلية، وبالتالي، دولة القانون تساهم في ترقية اقتصاد الدولة والحد من تبعيتها و الحفاظ على النسيج الاجتماعي للدولة، لأن دولة الحق والقانون هي التي تضمن التوزيع العادل للثروة وتحمي الطبقة المتوسطة والفقيرة وتحمي الدولة من لوبيات الفساد المالي العالمي والداخلي وتضمن التجانس الاجتماعي والثقافي عن طريق خلق الثقة والتكامل بين الحاكم و المحكوم، وهي الحصانة التي تساهم في التصدي لاستبداد الحاكم ومحاكمة كل من يتلاعب بسلطة ومكاسب الشعب وهي الآلية المانعة لأي محاولة لزعزعة مكانة وبقاء الجزائر، الدولة.

خاتمة

حقيقة يمكن للقارئ أن يتسائل كيف يمكننا الحديث عن ضرورة إرساء التحول الديمقراطي وفي نفس الوقت نتحدث عن شبح الأممية اللبرالية وتهديداتها للدول مع العلم أن الأممية اللبرالية تسعى إلى نشر الديمقراطية في العالم وأن الديمقراطية ترتبط بالفكر اللبرالي الغربي وأن في العديد من الحالات أدى مسعى نشر الديمقراطية اللبرالية إلى نشر الفوضى وضرب الاستقرار في عدد كبير من الدول، خاصة العربية منها.

للإجابة على هذا التساؤل الجوهري يجب التأكيد أن الديمقراطية التي تحمل في طياتها حكم الشعب لا تقتصر حصريا على المفهوم اللبرالي الغربي، فهناك وجود لمفهوم الديمقراطية في الفكر اللبرالي وفي الفكر الاشتراكي وفي الفكر الإسلامي. من جهة أخرى، لا يمكن بناء مشروع ديمقراطي يخرج عن خصوصيات المجتمع وبالتالي التحول الديمقراطي المناسب للجزائر هو تكريس لديمقراطية لا شرقية ولا غربية، فلا يمكن استيراد مشروع مجتمع من الخارج وتطبيقه في الجزائر لأن هذه الممارسة تعتبر في حد ذاتها تكريسا للتبعية، فالديمقراطية التي وجب تجسيدها في الجزائر للحفاظ على الدولة يجب أن تكون نابعة من المجتمع الجزائري وتتوافق مع خصوصيات ومبادئ الهوية الجزائرية من أمازيغية، اسلام، عروبة ورسالة نوفمبرية، ولا يمكنها أبدا أن تكون آلية خادمة للمنظمات الأممية بما فيها اللبرالية والاشتراكية. ومن هذا المنطلق، أحسن سيناريو للتحول الديمقراطي في الجزائر هو انتقال يحترم في طياته ومضامينه خصوصيات الشعب الجزائري والهوية الجزائرية. من جهة أخرى، لتفادي الانكسارات التي حدثت في العديد من الدول العربية المجاورة التي أخفقت في مسارها نحو الدمقرطة، من الأجدر أن يكون الانتقال الديمقراطي في الجزائر انتقالا تفاوضيا لأن الانتقال التفاوضي هو الضامن الوحيد لتفادي سيناريو الانتقال من الخارج وهو الآلية الوحيدة التي تضمن تحول ديمقراطي سلمي وسلس، يتم برضا كل الأطراف ويشارك فيه ويلتف حوله كل الأطراف.

فعليه، يمكن القول أن الجزائر، الدولة، مقبلة على منعرج كبير وخطير، إما أن تدخل في مرحلة تحول ديمقراطي سلس وسلمي تضمن من خلاله بقاء واستمرارية الجزائر، الدولة، وإما الاستمرار في

منهج النظام التسلطي، الريعي، التابع والخادم للأممية اللبرالية، وبالتالي يمكن أن يكون مصير الجزائر- الدولة، الفوضى، اللانظام، اللادولة ثم الانقراض والزوال.

المراجع:

(1) Huntington, Samuel .P. (1991), The Third Wave: Democratisation in the Late Twentieth Century, Norman, University of Oklahoma Press.

(2) Diamond, Larry: "A Fourth Wave or False Start? Democracy After the Arab Spring", US, Foreign Affairs: May 22, 2011. Found in http://www.foreignaffairs.com/articles/67862/larry-diamond/a-fourth-wave-or-false-start. Accessed on 13 May 2013 at 10 PM.

(3) Owen, John M. (1994) "How Liberalism Produces Democratic Peace", International Security: PP 123-124.

(4) Frank, André Gunder (1967): Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil: New York: Monthly Review Press.

(5) Cardoso, Fernando Henrique and Faletto, Enzo (1979): Translated to English by Urquidi, Marjory Mattingly: Dependency and Development in Latin America: Berkeley: University of California Press.